إيران

شباب مغاربة ينتفضون ضد الفساد ويطالبون بإصلاح الصحة والتعليم

منذ 16 ساعة

الرباط- «القدس العربي»: شهدت عدة مدن مغربية يومي السبت والأحد، عدداً من الوقفات الاحتجاجية بدعوة من مجموعة شبابية تطلق على نفسها اسم جيل «GEN Z»، وتطالب بتحسين أوضاع الصحة والتعليم، وصون كرامة المواطنين ومحاربة الفساد. كما تستنكر العجز الحكومي في التعاطي مع الوضع الاجتماعي المتفاقم.

ورغم الطابع السلمي للوقفات الاحتجاجية، فإن تعامل السلطات اتسم بمقاربة أمنية، حيث فرّقت قوات الأمن والشرطة الوقفات واعتقلت العشرات من الشابات والشباب، ما أثار موجة من ردود الأفعال المستنكرة من مختلف الأطياف السياسية والحقوقية والفنية.

وتطالب الحركة الشبابية بـ «تعليم مجاني وجيد للجميع، وصحة عمومية قوية

ومتاحة للجميع، ومحاربة الفساد والمحاسبة وقضاء مستقل وعادل وانتخابات نزيهة وشفافة وحرية تعبير والإعلام المستقل وشفافية مالية كاملة، إلى جانب توفير فرص عمل للشباب ودعم الاقتصاد الوطني وسكن لائق وعيش كريم».

تفاعُلُ حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي المعارض، جاء سريعاً، حيث أعرب عن قلقه من تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية السلمية في مختلف مناطق المغرب، وما رافقها من منع واعتقالات، محمّلاً الحكومة مسؤولية تردي الأوضاع الاجتماعية وغياب الاستجابة لمطالب المواطنين المشروعة المنصوص عليها في الدستور.

ودعا الحزب الحكومة إلى التعامل الجاد والمسؤول مع هذه الاحتجاجات، ومحاربة الفساد وتضارب المصالح، وتجنب الخطاب المتعالي والمنفصل عن واقع المواطنين. كما شدد على ضرورة احترام الحقوق والحريات الدستورية، خاصة حرية التعبير والتظاهر السلمي، داعياً إلى إطلاق سراح المعتقلين وفتح المجال أمام الشباب للمشاركة في التنمية والحياة السياسية.

وذهب «الحزب المغربي الحر»، أبعد من ذلك، إذ طالب بإقالة رئيس وأعضاء الحكومة. وحمّل حكومة عزيز أخنوش مسؤولية تفاقم الأوضاع الاجتماعية وارتفاع الغضب الشعبي نتيجة سياساتها، وانتقد تفشي الفساد وتضارب المصالح داخلها. كما حذّر من المساس بحقوق المواطنين في الاحتجاج والتعبير السلمي، مطالباً بضرورة احتواء حالة الاحتقان عبر حوار سياسي وطني شامل يشمل مختلف الفئات والفاعلين.

عندما يتحول الاحتجاج السلمي إلى صرخة جماعية

بدوره، تفاعل وزير العدل والحريات الأسبق، مصطفى الرميد، مع قمع الاحتجاجات، وكتب على حسابه الرسمي على «فيسبوك»: «إن هذه الاحتجاجات الشعبية عبر ربوع المملكة ضد الخصاص المتعدد، وضعف الحوكمة، وسوء التسيير، خاصة في المستشفيات العمومية، تستدعي من المسؤولين، رسم خارطة طريق لإصلاحها، بشكل شامل وعميق، بعيداً عن الإصلاحات السطحية والمحدودة».

وأضاف الوزير السابق بحكومة ابن كيران أن الأمر يحتاج إلى وضع أهداف محددة، ورصد الإمكانات اللازمة لتحقيقها، وإنجاز تعاقدات بين الإدارة المركزية والجهوية، مع جميع الوحدات الاستشفائية،عبر ربوع المغرب، لتحقيق تلك الأهداف، وإنجاز تتبع مستمر، ومحاسبة دائمة.

من جهته، قال نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية»، إن الاحتجاجات التي عرفتها مدن مختلفة، سواء تلك المرتبطة بأوضاع المستشفى العمومي، أو تلك المرتبطة بالتزويد بالماء أو أوضاع المدرسة العمومية وغيرها من الخدمات، إضافة إلى المظاهرات الشبابية خلال اليومين السابقين، تدل على ضرورة أخذ ما يلزم من تدابير لمعالجة هذه الأوضاع المقلقة، والإنصات بصوت جماهيري شبابي ولكن داخل أوساط مختلفة تطمح للأحسن.

وذكّر بنعبد الله في تصريح صحافي، أن حزبه ظل طيلة الأربع سنوات الأخيرة، يؤكد على أن هناك «فرقًا شاسعًا بين الالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها وبين الواقع وما تبلور بشكل ملموس».

وأضاف بنعبد الله: «أصدرنا أرقامًا حول الأوضاع الاجتماعية والهوة الكبيرة الموجودة بين ما يتم الإعلان عنه في موضوع الصحة العمومية أو التغطية الشاملة أو الدعم المباشر أو أوضاع المدرسة العمومية وإلى غير ذلك من الخدمات العمومية والاجتماعية، وكنا ننبه الحكومة إلى ذلك لكنها كانت تتعامل، للأسف، مع هذا الأمر بآذان صماء وبتعال كبير، حيث ما فتئت تؤكد على أن كل شيء على ما يرام وأن ما أنجزته غير مسبوق».

وفيما يتعلق بالاعتقالات على خلفية هذه الاحتجاجات، طالب الأمين العام السلطات المعنية بإطلاق سراح كل من تم اعتقاله والتعامل بأريحية مع هذه التعبيرات التي كانت سلمية، حيث من الطبيعي جدًا، يضيف بنعبد الله، أن «نترك للمجتمع بتعبيراته المختلفة إمكانية التنفس».

إلى ذلك، نزلت كل من البرلمانية عن حزب «الاشتراكي الموحد» نبيلة منيب، والبرلمانية عن «فيدرالية اليسار الديمقراطي» فاطمة التامني، إلى الشارع لمساندة الشباب المحتجين، حيث تعرضت البرلمانية التامني لـ«اعتداء» من طرف السلطات الأمنية، وفق ما كشفه بيان تنديدي لحزب «اليسار الديمقراطي»، الذي أدان الاعتداء الذي طالها، وندّد بالاعتقالات التعسفية والعنف الذي وُوجِه به المحتجون، وطالب بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمعتقلات.

وحمّل حزب «اليسار الديمقراطي» السلطات المغربية كامل المسؤولية عن مصير المعتقلين وسلامتهم، وحذر من أي مساس بحقوقهم أو تعريضهم للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة.

من جهتها، ترى منظمة الشبابية التابعة لحزب «الحركة الشعبية» المعارض، أن الأزمة الراهنة ناتجة عن «تراكم سنوات من غياب رؤية حكومية واضحة لمعالجة قضايا التعليم، والتكوين، والتشغيل، والعدالة المجالية، مما ساهم في فقدان الأمل واتساع فجوة الثقة بين الشباب والمؤسسات». وشدّدت على أن الحوار الجاد والنقاش البنّاء يُشكّلان السبيل الأمثل لترجمة المطالب الاجتماعية إلى سياسات عمومية ملموسة تضمن الكرامة والعدالة الاجتماعية.

وكتب الإعلامي عبد الحميد جماهري، القيادي في حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض، إن في هذا الجيل بذور الغليان التي تتوافق مع موجة غضب صامت. سقف المرحلة لديه ومظلتها هو المطلب الاجتماعي..

حقوق الإنسان.. ناقوس خطر

ودخلت عدد من الجمعيات الحقوقية على خط الاعتداءات والاعتقالات التي طالت المحتجين السلميين، حيث طالبت «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان» بالإفراج الفوري عن الشباب الذين تم توقيفهم إثر مشاركتهم في وقفات سلمية، مؤكدة أن الحق في التظاهر والتجمع السلمي مكفول دستورياً وضمن المواثيق الدولية التي التزم بها المغرب. واعتبرت أن هذه الوقفات، التي دعا إليها شباب مغربي ضمن حركة «GENZ212»، جاءت تعبيراً مشروعاً عن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بحقوق أساسية كالصحة والتعليم والشغل والعيش الكريم.

ودعت المنظمة الحقوقية الحكومة إلى تبني مقاربة مبنية على الحوار والإنصات، من خلال فتح قنوات تواصل فعالة مع الشباب والاستجابة لمطالبهم بشكل ملموس.

كما شددت على ضرورة بلورة سياسات شاملة تُعزز إدماج الشباب في الحياة العامة، مؤكدة استمرارها في متابعة هذا الملف عن كثب إلى حين تحقيق مطلب إطلاق سراح جميع الموقوفين.

من جانبها، سجلت «العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان» بأسف، بعد إدانتها لمنع وتوقيفات المحتجين، أن هذه الاحتجاجات لم تُترك لتكون وسيلة للتعبير السلمي الحر، في وقت يحتاج فيه المغرب أكثر من أي وقت مضى إلى احتضان صوت الشباب والاستماع إلى مطالبهم المشروعة، باعتبارهم طاقة وطنية ورأسمالًا بشريًا أساسيًا لمستقبل البلاد.

وأوضحت العصبة، في بيانها حول منع الاحتجاج الشبابي، أن الأوضاع الاجتماعية التي يعاني منها الشباب المغربي، والتي تتسم بارتفاع معدلات البطالة، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية، وتراجع فرص الإدماج المهني، تفرض فتح نقاش وطني جاد ومسؤول حول السياسات العمومية ذات الصلة، مشددة على ضرورة الاستجابة العاجلة والفعالة لمطالب المحتجين.

إلى ذلك، أكدت اللجنة الحقوقية لحركة «التوحيد والإصلاح» على الحق في التظاهر السلمي والاحتجاج المدني الذي يكفله الدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. وطالبت السلطات العمومية باحترام القانون. كما استنكرت العنف الممارس ضد المتظاهرين وطالبت بإطلاق سراح الموقوفين.

ودعت الحكومة إلى التدخل العاجل لوقف الاحتقان الاجتماعي وإيجاد الحلول لمشاكل الشباب بعيدًا عن سياسة الإلهاء والعبث وتغليب لغة الحوار والإنصات لنبض

الشارع خدمة لمصلحة الوطن.

بدورهم، استنكر فنانون الاعتقالات الجماعية التي طالت الشباب المحتج، ونشر الفنان الكوميدي محمد باسو تدوينة قال فيها إن «المطالب عادلة ومشروعة، ومن حق شباب نظيف وطموح أن يطالب بتعليم وصحة جيدة»، متسائلًا عن صمت المسؤولين وغياب التفاعل مع احتجاجات مشروعة.

أما الكوميدي طاليس، فدعا المسؤولين إلى «الارتقاء في مستوى تعاملهم مع الشباب»، مؤكدًا أن القمع والإهانة لا يمكن أن يكونا بديلًا عن الحوار.

بدورها، شاركت الفنانة منال بنشليخة رأيها بالقول: «لهذا الجيل الحق في الحلم وتحقيق الطموح، وفي بناء مغرب أكثر عدالة»، مؤكدة دعمها لكل صوت سلمي يطالب بالتغيير. فيما وصف الرّابّور ديزي دروس تعامل الدولة مع المحتجين في «تنصيب نفسها خصماً لأبنائها»، محذرًا من تنامي مشاعر العداوة التي يمكن تفاديها بالإنصات وليس بالقمع.

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

ابن الوليد. المانيا. سبتمبر 29, 2025 الساعة 7:52 م

نتمنى ان تصل رسالة هذه الاحتجاجات الشبابية الى من يهمهم الامر..
وان تأخذ بعين الاعتبار والاهتمام ..

.

كما نتمنى ان تبتعد الدكاكين السياسية عن الشباب.. لمحاولة الركوب
عليها لمآرب انتخابية ضيقة.. وكما يبدو فإن الشباب واعون بهذا الامر..
وكما شاهدت في احد الفيديوهات شباب يطردون السيدة منيب اليسارية من المشاركة..
وها نحن نرى الاخوان المسلمين يحاولون الركوب .. كأنهم ليسوا سببا في امور بعينها
حين كانوا في الحكم..

.

هذا جميل..

.

كما يجب الحذر من بعض الشعارات الهدامة كرفض تنظيم كأس العالم .. هي شعارات مثل
تلك التي تهاجم موانئ المغرب.. واضحة المصدر الخارجي للاسف.. فكأس العالم استثمار وليس بدخا..
هو كالموانئ التجارية..

.

التركيز على مشاكل الداخل وتازة قبل غزة .. وهذا امر مشروع..

.

شيئ ايجابي جدا هو الرفض القاطع عند الشباب والشعب لكل مضاهر الفوضى والتخريب..

.

وهكذا بقيت فئة مشاغبة مخربة وحيدة في الساحة..

رد

عبد الحكيم مرزوقي

سبتمبر 29, 2025 الساعة 8:10 م

حال الشعوب العربية المغلوبة على امرها !

الشعب المغربي بدأ يعي كيف يطالب حقوقه

.. و نرجوا من المخزن و الحموشي و معهم المليارديرا اخنوش الإستماع إلى انشغالاتهم فورا ..

رد

عبد الرحيم المغربي.

سبتمبر 29, 2025 الساعة 11:01 م

لاخوف على المغرب في هذا المجال.. لأن الاحتجاج يمارس بثقافة ديموقراطية في أي وقت أو قطاع..ولكن الاشكال موجود عند من يخشى من أبسط مظاهر التظاهر حتى ولو كانت من أجل مناصرة فلسطين...واخنوش سواء اتفقنا أو اختلفنا معه هو رئيس حكومة بناء على نتائج حزبه في الانتخابات...وليس معينا..والفرق واضح..

سعد المغربي

سبتمبر 29, 2025 الساعة 9:31 م

"«تعليم مجاني وجيد للجميع، وصحة عمومية قوية ومتاحة للجميع، ومحاربة الفساد والمحاسبة وقضاء مستقل وعادل وانتخابات نزيهة وشفافة وحرية تعبير والإعلام المستقل وشفافية مالية كاملة، إلى جانب توفير فرص عمل للشباب ودعم الاقتصاد الوطني وسكن لائق وعيش كريم»

الصورة واضحة و المملكة تعيش نوعا من الاحتقان الاجتماعي و الإقتصادي دون أن يركب عليها انتهازيو الداخل من أحزاب سياسية لتصفية الحسابات على ظهر المواطن و لا أن يركب عليها متربصو الخارج

محترفي دروس الوعظ.
و في انتظار إستبعاد المقاربة الأمنية، و السماح للمواطن بالتظاهر، وجب على السلطات المعنية رسم نموذج جديد للتنمية يكون محورها المواطن و تكون جودة التعليم و الصحة و محاربة الفساد "أولويات الأولوية " .

رد

---

aminefateh سبتمبر 30, 2025 الساعة 7:10 ص

دامت في الجزائر سنة كاملة و لم يعتقل شخص او بضرب او يهان او يسحل او يهدد بل كان محميا
في الجزائر سنة كاملة والمتظاهرون بتقاسمون الماء والغذاء مع رجال الامن .والمفارقة حتى رجال الامن كانوا
يهتتفون تحيا الجزائر اتدري لماذا لانهم يدافعون و يقدسونن الوطن.واسقط الشباب رئيسا بحكومته .وجلهم في السجون .الحراك الجزائري يدر س في ارقى المعاهد لسلميته وتحضره ورقيه وهذه خاصية تنفرد بها الجزائر لا ينازعها فيها حتى الغرب

ابن الوليد. المانيا. سبتمبر 30, 2025 الساعة 8:57 ص

المضاهرات ممنوعة في الجزائر.. منعا كليا...

مصطفى العلوي سبتمبر 30, 2025 الساعة 12:54 ص

الاحزاب السياسية كما هو مذكور في المقال وكذا الجمعيات الحقوقية والصحافة الحرة وحتى الفنانين يجمعون على حترام حق الشباب في التظاهر السلمي والإستماع لمطالبهم المشروعة فهناك إجماع على ضرورة احترام حق التظاهر ما عدا دوائر القرار التي أمرت الأجهزة الأمنية لقمع المتظاهرين وتغليب القبضة الحديدية في التعامل مع الشباب المسالم بدل احترام حقه الذي يكفله له القانون والدستور, إلى متى يستمر هذا الدوس سعلى كرامة المواطن؟

رد

عبد اللطيف فؤاد المنصوري

سبتمبر 30, 2025 الساعة 1:28 ص

هذا الشباب المصنف في خانة جيل z أو الشباب في سن أوائل العشرينات قبل الخروج للإحتجاج في الشارع رسم معالم مطالبه وأعلنها للعموم, فأوضح أنها تتمحور حول تحسين الخدمات الصحية والتعليم والصرامة في محاربة الفساد, وسيج وسائل التظاهر بإلزامية إحترام الثوابت الثلاث للشعب المغربي: 1-الإسلام و2- وحدة الوطن و 3-الخيار الديموقراطي مع الإنضباط للسلمية في التظاهر, كان من المفترض أن تكون هذه الضوابط كافية للدوائر النافذة حتى لا تفكر في مغامرة توجيه ءالة القهر ضد المتظاهرين السلميين, لكن كل هذه الضمانات لم تكن مجدية, فماذا تركنا لهذا الشباب من وسيلة للتعبير عن إنشغالاته ومطالبه بعد ذلك؟ القمع الممنهج يدفع الشباب نحو التصعيد وسلوك منهج التشدد بدل الحكمة والتعقل فمن يتحمل مسؤولية هذه الخروقات؟

رد

محمد. العلمي

سبتمبر 30, 2025 الساعة 2:28 ص

مسؤولية الدولة ان توفر الخدمات الصحية والتعليم لكافة المواطنين وهذا واجبها، من المفترض أن لاحاجة للشباب ولا غيرهم الخروج للشوارع للمطالبة باحتياجات أساسية لولا الإهمال والتهميش الذي تعرض لها القطاعين معا. أما محاربة الفساد والعدالة الاجتماعية التي خرج يطالب بها جيل Z فهي مطالب الشعب قاطبة نادى بها منذ أزيد من اربعين سنة منذ انتفاضة البيضاء الرهيبة والتي لازالت نذوبها غائرة في ذاكرة الجيل الذي عاشها في بداية الثمانينات ولكن لا حياة لمن تنادي. جيل من بعد جيل وتستمر لعبة الإلتفاف على المطالب الشعبية المشروعة مرة بالقمع والترهيب ومرة بإصلاحات شكلية ووعود كاذبة ولا أمل بتغيير جاد في الأفق، إلى متى سيظل الإستهتار بصبر وتحمل الشعب؟

رد

ابن الوليد. المانيا.

سبتمبر 30, 2025 الساعة 6:38 ص

بعض الاخوة الدين كتبوا بالقاب توحي للمغرب
ركزوا على الحق المشروع للتضاهر. وعدم استخدام
العنف..

.

واسغرب.. لأن هذا الامر مضمون في المغرب..

.

لكن حينما تتدخل السلطات ضد من يقطع طريق
سيار مثلا.. فهذا مشروع ايضا.. نجده في ديموقراطيات
اوروبا.. بشكل طبيعي...

.

هناك رفض من الناس والشباب لهذه الامور التخريبية
ما جعلهم يبقون قلة قليلة ترفع شعارات ضد
مصالح المغرب والشعب مثل رفض تنظيم كأس
العالم.. وهاجموا الموانئ المغربية... ولا يوجد
عاقل سيرفع هكذا شعارات في المغرب ..

.

كااعادة.. وكما في ثقافة المغرب شعبا وسلطة.. نعم للتضاهر السلمي... لا للتخريب واجندات خارجية..

.

وهذا ليس تخوبنا مجانيا.. فمن يهاجم موانئ المغرب..
ويطالب بعدم تنظيم كأس العالم هو بعيد كل البعد
عن مطالب التعليم والصحة.. لأن المغرب يحتاج الى
عائدات مالية.. من الموانئ وما سيربحه من تنظيم كأس العالم من اشعاع وسياحة... الخ...

رد

اشترك في قائمتنا البريدية

أدخل البريد الالكتروني *

اشترك

النسخة المطبوعة سياسة صحافة مقالات تحقيقات ثقافة منوعات لايف ستايل اقتصاد رياضة وسائط الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2025 صحيفة القدس العربي

adberries